مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة على الاستثمار دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري بين عامي 2000 - 2010
اسم الكاتب: د. هدى اسبر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5962
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The economic effects of the general budget deficit on investment An applied study on the Syrian economy between the years

Dr. Huda Esber*

(Received 10 / 4 / 2023. Accepted 29 / 10 / 2023)

□ ABSTRACT □

When the general budget is not just an accounting financial statement that presents the government's plan and the results of its work, this means that it has evolved into a financial tool that generates economic and social effects that the government desires. This study seeks to verify this practically in Syria, by making an analytical presentation of the Syrian public budget, evaluating its expenditures and revenues, conducting accounts and its impact on investment. To achieve this, the study followed a scientific methodology that falls within the context of the descriptive analytical approach. It followed the statistical method: to prove hypotheses related to the relationship of the public budget deficit to investment. The study concluded that the deficit is an inherent state of the general budget, and that it has an impact on private investment through the integration of public spending with private investment and the negative tax impact on it. Likewise, there was a significant relationship with public investment. The study presented proposals that would activate the public budget deficit as a financial tool to stimulate investment.

Keywords: Public budget, investment.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **PhD , Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**.

الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة على الاستثمار
دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري بين عامي2000-2010

الدكتورة: هدى اسبر *

(تاريخ الإيداع 10 / 4 / 2023. قُبِل للنشر في 29 / 10 / 2023)

□ ملخّص □

عندما لا تكون الموازنة العامة مجرد بيان مالي محاسبي يعرض خطة الحكومة ونتائج أعمالها، ذلك يعني أنها تطورت لتصبح أداة مالية تقوم بإحداث آثار اقتصادية واجتماعية ترغبها الحكومة. تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من ذلك عملياً في سورية، من خلال القيام بعرض تحليلي للموازنة العامة السورية وتقويم نفقاتها وإيراداتها وإجراءات حسابات العجزوما يُحدثه من أثر على الاستثمار ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة منهجية علمية تتدرج في سياق المنهج الوصفي التحليلي، فاتبعت الأسلوب الإحصائي: لبرهنة الفرضيات المتعلقة بعلاقة عجز الموازنة العامة بالاستثمار وصلت الدراسة إلى أن العجز حالة ملازمة للموازنة العامة، وأنه يترك أثراً على الاستثمار الخاص من خلال مكاملة الإنفاق العام للاستثمار الخاص وتأثير الضرائب السلبي عليه. كذلك الأمر كانت العلاقة معنوية مع الاستثمار العام وقدمت الدراسة مقترحات من شأنها تفعيل عجز الموازنة العامة كأداة مالية لتحفيز الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الاستثمار.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* دكتوراه ، الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مقدمة:

لا يختلف أحد على معالجة علم الاقتصاد للعديد من المشكلات الاقتصادية، بتعريف متغيراتها وتحديد آثارها واقتراح سبل الحل، ولكن مما لا شك فيه أيضاً وجود مشكلات اقتصادية معقدة ومتشعبة تتضمن متغيرات متعددة التعاريف وآثار صعبة الحصر، كما لا يوجد وصفات محددة كحلول جاهزة. يندرج موضوع عجز الموازنة العامة وآثاره الاقتصادية على الاستثمار في سياق النوع المعقد من المشكلات الاقتصادية، وليس ذلك وجهة نظر مبدئية للباحثة، بل نتيجة منطقية ازداد برهانها مع التقدم في إنجاز فصول هذه الدراسة. ومع ذلك سعت هذه الدراسة إلى تبسيط المشكلة قدر الإمكان، من خلال تقديم عرض وافر للمدارس الفكرية والدراسات الأكاديمية لتعرف متغيرين أساسيين يشكلان محاور هذه الدراسة وهي:عجز الموازنة العامة والاستثمار، والتي تم تنظيمها في هذه الدراسة.

مشكلة البحث:

لطالما شكل موضوع عجز الموازنة العامة في سورية جدلاً كبيراً بين أوساط الاقتصاديين والباحثين وأصحاب القرار لأسباب كثيرة، شكلية: كالأساليب المحاسبية المتبعة في تنظيم الموازنة العامة وإظهار العجز، ومنهجية: كون الموازنة السورية برأي الكثيرين أقرب ما تكون الى بيان مالي لنتائج أعمال الحكومة منها الى كونها أداة لتحقيق أهداف السياسة المالية، بتحقيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، من خلال الاستخدام الأمثل لأدوات الموازنة العامة. من هذا المنطلق تم صياغة مشكلة الدراسة بالشكل الآتي:

"تعاني الموازنة العامة في سورية من مشكلة وجود عجز ملازم وغير موجه في أغلب الأعوام التي تناولتها الدراسة، هذا العجز تزامن مع أداء سلبي لمتغيرات اقتصادية واجتماعية كثيرة، أهمها: ضعف الاستثمار وتراكم الدين العام". تقود هذه المشكلة إلى طرح التساؤلات الآتية:

1- هل لعجز الموازنة العامة آثار اقتصادية على الاستثمار؟

أ- هل يرتبط عجز الموازنة العامة بعلاقة معنوية مع الاستثمار الخاص؟

ب- هل يرتبط عجز الموازنة العامة بعلاقة معنوية مع الاستثمار العام؟

ت- هل يرتبط عجز الموازنة العامة بعلاقة معنوية مع الاستثمار الكلي؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من آلية الربط بين متغيرين اقتصاديين ذي علاقات متشابكة وآثار متعددة وهي: عجز الموازنة العامة والاستثمار. بالانطلاق من وضعهما في إطار مفاهيمي ليعمل المتغير الأول (العجز) كأداة لتحقيق تأثيرات اقتصادية مرغوبة في الاستثمار. إن معالجة هذا الموضوع من الناحية النظرية تطلب القيام ببحث عميق في النظريات الاقتصادية والمدارس الفكرية المختلفة التي تناولت كل متغير على حدى وهو ما أغنى أهمية هذه الدراسة.

كما إن عرض وتحليل الأسس النظرية السابقة يمهد للقيام بإسقاطات على الحالة السورية، حيث تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في هذه الإسقاطات، فلمعرفة طبيعة العجز (ملازم أم موجه) تم إجراء تحليل تقارب للتأكد من أن عجز الموازنة العامة في سورية قد أُحدِث لتحقيق الأهداف الحكومية. كذلك الأمر فإن النمذجة الإحصائية باستخدام التكامل المشترك تبين جدوى خطة الحكومة السورية في تحفيز الاستثمار الخاص من خلال سياسات الإنفاق العام والضرائب، وكيف تقوم بالمحافظة على مشروعاتها العامة.

ويهدف البحث إلى شرح الأسس والمفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة وكيف تم تناولها في المدارس الفكرية والنظريات الاقتصادية، إضافة إلى شرح وضع الاستثمار في سورية من خلال عرض الإحصائيات المرتبطة بأداء الاقتصاد السوري ومناخ الاستثمار.

فرضيات البحث:

1- لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص وكل من الضرائب والإنفاق العام في سورية.

2- لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار العام وكل من عجز الموازنة العامة والدين العام للمؤسسات العامة الاقتصادية في سورية.

3- لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الكلي وكل من عجز الموازنة العامة والدين العام في سورية.

منهجية البحث:

نظراً لحجم المشكلة وارتباطاتها المتعددة، تم اختيار أساليب بحثية قد تختلف قليلاً في عدة مواضع، ولكن المنهج البحثي العام لمجمل البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم العمل به في توصيف وتحليل متغيرات الدراسة، في إطار هذا المنهج تم استخدام الأسلوب الإحصائي في نمذجةعلاقة الموازنة العامة بالاستثمار..

الدراسات السابقة:

1- (علي وعمران، 2015). (أثر الاستثمار الأجنبي المُباشر في النموالاقتصادي في سورية خلال الفترة [2000-2010]).

هدَفَ هذا البحث إله تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المُباشر "FDI" في سورية، وتوضيح أثر هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي خلال الفترة [2000-2010]، وأيضاً إلى دراسة ومُقارنة حجم تدفُّقات الـ FDI إلى سورية بين القطاعات الاقتصادية المُختلفة. وقد توصَّل البحث إلى أنَّ هذا التأثير كان ضعيفاً حيث أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين صغيرة "R=0.156"، مما يؤكّد المُساهمة غير الفعَّالة لـ FDI في تحقيق معدَّلات نمو اقتصادية خلال هذه الفترة. أما دالة الإنتاج فبينت أنَّ كل زيادة في الـ FDI بنسبة 10% مع ثبات عدد العمال ستؤدي إلى زيادة الـ GDP بنسبة 3.02%، وعليه تم التوصل إلى استنتاج أن: مُساهمة الـ FDI في النمو الاقتصادي لم تكن فعَّالة بسبب تركُّز القسم الأكبر منه في قطاع النفط والغاز. أوصت الدراسة بالعمل على تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الـ FDI، وإصدار قوانين استثمار خاصة بكل قطاع اقتصادي من أجل كسر احتكار قطاع النفط والغاز لمُعظم الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على جذب استثمارات أجنبية تنقل معها التقنية وطُرُق الإدارة الحديثة وتُساعد على تدريب وتنمية العمالة الوطنية، ومحاولة توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الواردة نحو الاستثمارات التصديرية.

2-(إسماعيل،2018)، (دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية).

هدفت هذه الدراسة إلى بحث طبيعة العلاقة بين الاستثمارين العام والخاص في سورية للفترة [1980-2010] بالتساؤل عن كونها علاقة تكاملية أم تنافسية؟ وعن طبيعتها في الأجلين القصير والطويل؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والنمذجة القياسية: اختبار جذر الوحدة ← اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل)← تقدير نموذج "VAR" (العلاقة قصيرة الأجل) ← اختبار السببية جرانجر. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وسببية وتزاحمية على المدى القصير – من الاستثمار العام باتجاه الاستثمار الخاص-، وبررت ذلك بأن الاستثمار العام يقوم بمنافسة الاستثمار الخاص على الموارد المحدودة مما يسبب تراجعاً في حجم الاستثمار الخاص، إلا أن هذه

العلاقة تصبح تكاملية على المدى الطويل، وقد أوصت بالعمل على تعبئة المدخرات المحلية بتطوير عمل المصارف والسوق المالية لتمويل مشاريع الاستثمار، وإقامة مناطق صناعية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم كتشجيع الاستثمار الخاص بدعم البنية التحتية.

3- **(عاقل، 2020). (اثر عجز الموازنة والدين الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية)**

جاء هذا البحث لدراسة اثر عجز الموازنة العامة والدين الحكومي في النمو الاقتصادي في سورية . تمحورت مشكلة الدراسة حول التساؤل: ماهو أثر عجز الموازنة العامة في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994-02012؟. ويخلص البحث الى أن عجز الموازنة العامة للدولة في سورية هو عجز هيكلي يؤثر في النمو الاقتصادي تأثيرا سلبيا واتضحت ملامحة مع تراجع حجم انتاج النفط ثم تفاقمت آثاره السلبية في الازمة. ويعزى عجز الموازنة العامة الى اسباب عديدة أهمها: ضعف الادارة الضريبية وانخفاض كفاءة الاستثمار الخاص والعام.

4- Babar et al., 2017)، (العلاقة بين ضريبة الشركات والاستثمار الخاص في الباكستان: دراسة تجريبية).

تناولت هذه الدراسة أثر ضريبة الشركات على الاستثمار في الباكستان. واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية للفترة [1984-2014]. استخدمت الدراسة أربعة متغيرات (الاستثمار الخاص، ومعدل الضريبة على الشركات، والائتمان المحلي ومعدل الفائدة) لتقدير النموذج باستخدام النمذجة القياسية بطريقة "ARDL". تم جمع البيانات من المجلس الفيدرالي لدخل الباكستان "FBR" ومؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي). أظهرت النتائج أن ارتفاع معدل ضريبة الشركات بمقدار 1% خفّض الاستثمار الخاص بمعدل 0.26%، حيث زاد من التكلفة وقلل الأرباح. وأن تأثير الضرائب أعلى منه لمعدلات الفائدة التي تؤدي زيادتها بالنسبة نفسها إلى تخفيض الاستثمار بمعدل أقل 0.15%. أمّا الزيادة في الائتمان المحلي للقطاع الخاص فقد أدت إلى زيادة 0.89% في الاستثمار الخاص. أوصت الدراسة بضرورة تخفيض معدلات ضريبة الشركات لتعزيز الاستثمار الخاص.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث نلاحظ بأنه تكمن المساهمة العلمية لهذه الدراسة في توضيح العلاقة بين عجز الموازنة العامة وكل من الاستثمار، بإتباع أسلوبين للنمذجة إحصائية ورياضية، واللذان مكنا من معرفة فيما لو كان هنالك أثر طويل الأمد على الاستثمار في سورية، وأيضاً فيما لو كان عجز الموازنة العامة في سورية يخطط وينفذ بطريقة مدروسة وفق معطيات المتغيرات الاقتصادية المتعلقة، وهذا ما لم يتم بحثه مسبقاً في سورية، بحسب قراءات الباحثة للدراسات السابقة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم عجز الموازنة العامة:

عجز الموازنة العامة بالمنظور المالي والمحاسبي: يعرف عجز الموازنة العامة وفق هذا المنظور، بأنه الرصيد الناتج عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة. أما عجز الموازنة العامة بالمنظور الاقتصادي والاجتماعي: فهو منظور أكثر شمولية، يركز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعجز الموازنة العامة، والتي تأتي كانعكاس للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للبلد، كما أن هذا المنظور يركز على الوسائل والكيفية التي تحكم هذه التغيرات. وبهذا المفهوم، قد تم تجاوز إدارة الموازنة العامة وفق العقل المحاسبي المبسط، الذي يقتصر على العمليات دون أن يراعي آثارها .

ثانيا: أنواع عجز الموازنة العامة:

إن الهدف من عرض أنواع عجز الموازنة العامة، هو توسيع مفهوم العجز بالتعرض لجميع حالاته، وفق تسلسل منطقي يعرض حالات العجز تبعاً لحجمها ودرجة تأثيرها على الاقتصاد من أبسط حالة وهي العجز المتوقع إلى أعقد حالة وهي العجز الهيكلي:

1-العجز المتوقع Expected Deficit:وهو العجز المقدر الذي يظهر في الموازنة العامة في بداية السنة المالية.

2-العجز الطارئEmergency Deficit :يحدث بشكل مفاجئ نتيجة تراجع الحالة الاقتصادية أثناء السنة المالية (ركود، أزمات مالية، حروب) (Ismail, 2006: 9).

3-العجز الدوري Cyclical Deficit:في حال تكرار الحالة الاقتصادية المسببة للعجز، لعدد من السنوات، يصبح العجز دورياً.

4-العجز الهيكلي Structural Deficit:وهو النوع الأكثر خطورة بين أنواع العجز بسبب حجمه وتأصله في الاقتصاد1، وصعوبة التخلص منه ومن آثاره السلبية على الاقتصاد، يمكن الاستدلال على وجود عجز هيكلي في الاقتصاد، عند تزايد معدل الإنفاق العام بصورة متزايدة ليصل إلى حدود تمثل نسبة مهمة من الدخل القومي، أو أن تصل الطاقة الضريبية إلى حدها الأعلى بحيث يستحيل رفع نسبة الاقتطاعات الضريبية من المكلفين لتمويل الإنفاق العام.

ثالثا: مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار في الاقتصاد الجزئي بأنه: عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو عائدات –أرباح – أو زيادة في المبلغ المستثمر – نمو- (عبد المطلب، 2000: 19). أما في الاقتصاد الكلي: فهو عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأس مال الدولة. ينقسم الاستثمار إلى ثلاث مجموعات، هي (الغزالي، 2007):تكوين رأس المال الثابت: ويمثل الإنفاق الاستثماري لشركات قطاع الأعمال بغرض تشييد المصانع وشراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات. والتغير في المخزون: ويمثل الطلب على مخزون منتجات تلك الشركات. وأخيراً الاستثمار العقاري: ويمثل الإنفاق الاستثماري على تشييد المباني السكنية.وللاستثمار تصنيفات وأنواع متعددة، إلا أن ما يهم في هذه الدراسة، هو التصنيف بحسب ملكية الاستثمار، من حيث كونه استثمار خاص أو استثمار عام أو استثمار أجنبي2، وذلك بهدف دراسة أثر عجز الموازنة العامة على كل نوع. فالاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص (الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لملكية الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية (إسماعيل، 2018). أما الاستثمار العام:

فهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية أي سواء اتخذت شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة. ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع (العلي، 2012: 13).

ثالثا: العلاقة بين عجز الموازنه والاستثمار العام والخاص:د

1-العلاقة بين الاستثمارالعام وعجز الموازنة العامة:إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للاستثمار العام، لكن هذه القاعدة لا تشمل جميع مشروعات القطاع العام، فالمنفعة العامة هو مفهوم نسبي، ففي حين نجدها مطلقة في

[1]تكمن خطورة العجز الهيكلي في استمراريته حتى بعد انتهاء الدورة الاقتصادية.

2 هناك تصنيفات أخرى متعددة للاستثمار، فمن حيث الموضوع يقسم الاستثمار إلى: استثمارات تجديد، استثمارات توسع، استثمارات تحديث، ومن حيث من حيث نوع النشاط: يقسم الاستثمار إلى الاستثمارات الإنتاجية، الاستثمارات التحويلية، الاستثمارات الخدماتية. إلا أن هذه التصنيفات لا تخدم موضع هذه الدراسة.

مشروعات مثل الأمن والدفاع والمدارس المجانية، ونسبية في مشروعات مثل الكهرباء والنقل، كما أنها تصبح منفعة خاصة مطلقة في مشروعات الصناعات العامة التي تطرح منتجات بأسعار السوق. لذلك يمكن إضافة، أن الحصول على موارد مالية لتمويل الموازنة العامة، كبديل عن الضرائب، هو الهدف الأساسي الثاني للاستثمار العام، أما عن تقسيم هذه الأهداف بحسب طبيعة الاستثمار العام، فهي كالآتي:

أ- تستهدف الدولة من إقامة استثمارات الصناعات العسكرية، تقديم المنافع العامة ذات الطابع السيادي، مثل الدفاع والأمن، كما تستهدف الربح في البلدان المصدرة للأسلحة، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

ب- يستهدف الإنفاق العام الاستثماري في مشاريع البنية الأساسية كبناء (المدارس والجامعات والمشافي)، تقديم المنافع العامة ذات الطابع الاجتماعي بالدرجة الأولى، كما يستهدف تحقيق الإيراد الذي يغطي التكاليف بالدرجة الثانية.

ت- تستهدف مشروعات البنية الأساسية الإستراتيجية كالكهرباء والنقل، تحقيق منافع عامة لتسيير باقي قطاعات المجتمع، وربحية بالدرجة الثانية.

ث- تستهدف الحكومة من إقامة مشروعات إنجاز الوحدات السكنية الخاصة، حل مشكلة السكن، وتحقيق الربح بدرجات أولوية متفاوته بين الهدفين. أما مشروعات بناء المدن الجامعية، ومدن العمال، فالهدف الأساسي منها هو حل مشكلة تنقل الطلاب والعمال أكثر من الربح المتمثل بالإيجار، الذي غالباً ما يكون رمزياً.

ج- تستهدف مشروعات البحث العلمي الحكومية، تحقيق التقدم والتطور، للحفاظ على تقدم الدولة في كافة الميادين.

ح- كذلك فإن القطاع العام يتضمن مشروعات ذات طابع اقتصادي شبيهة بالمشروعات الخاصة، يكون الهدف فيها هو الربح بالدرجة الأولى، كالاستثمار في قطاعات: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، الاستثمارات الزراعية.

خ- كما أن الحكومة تستهدف من إقامة بعض المشروعات كالمصارف العامة، وفروعها، إحداث الأسواق المالية، مراكز جباية الضرائب، النقاط الجمركية...تحقيق العديد من الأهداف، فهي من ناحية تستهدف الربح ومن ناحية أخرى، توسع أقنيتها المالية لتمارس من خلالها سياساتها المالية والنقدية، وتحصل على الإيرادات الضرورية لتسيير أعمالها.

2-العلاقة بين الاستثمار الخاص وعجز الموازنة العامة:تفترض النظرية الاقتصادية أن تحقيق أقصى ربح من المشروع ونموه يعتبر من الأهداف الرئيسية للمشروعات الخاصة، إلا أنها ليست الأهداف الوحيدة بل هناك أهداف أخرى كثيرة منها، السيطرة على أكبر نسبة من السوق، وتحقيق أهداف الشخصية لمالكي وإدارة الاستثمار. يمكن وصف العلاقة بين الاستثمار الخاص وبين عجز الموازنة العامة، بأنها علاقة غير مباشرة، حيث يؤثر عجز الموازنة العامة على الاستثمار الخاص، من خلال تأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي:

أ- رفع معدل الفائدة: وهو متغير مؤثر سلبي على الاستثمار الخاص، عند مقارنته بمعدل العائد على الاستثمار.

ب- معدل النمو: إذا نجح عجز الموازنة العامة المقصود في رفع معدل النمو، يصبح متغير مؤثر ايجابي في الاستثمار الخاص.

ت- معدل التضخم: قد يسبب التضخم تشجيع الاستثمار الخاص، نتيجة رفع المستوى العام للأسعار، ولكنه بنفس الوقت يخفض من القيمة الحقيقية للطلب، فيحبط الاستثمار الخاص.

ث- قد يشجع الإنفاق العام الرأسمالي على المشروعات الاستثمارية العامة الإستراتيجية، (كالنقل والطاقة)، الاستثمار الخاص، بتوفير البيئة الحاضنة لمشروعاته.

ج- تخفيض حجم الأموال المتاحة لاقتراض القطاع الخاص، وهو متغير سلبي، فتمويل العجز يسبب تخفيض حجم التمويل المتاح للاستثمار الخاص.

النتائج والمناقشة:

تم تطبيق معادلات جذر الوحدة لـ ""Dickey Fuller اختصاراً "DF" على نماذج الاستثمار المعادلات (4-4)، (4-5)، الجداول (4-8)، (4-9)، (4-10):

$$x_t= \beta_3\ x_(t-1)+u_t\Delta \quad (4-4)$$ قاطع

$$x_t=\beta_1+\beta_2\ t+\beta_3\ x_(t-1)+\ u_t\Delta \quad (5-4)$$ قاطع ومتجه

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار الخاص باستخدام اختبار "DF":

القرار	الفراق الأول I1		المستوىL			
S=Stationary	قاطع ومتجه	قاطع	قاطع ومتجه	قاطع		المتغير
	-3.6736	-3.0300	-3.6584	-3.0207	5%	القيم الجدولية
	-3.2774	-2.6552	-3.2978	-2.6504	10%	
SI1 (10%)	-3.2517	-2.6083	0.1098	1.8418	t	INVprivcur
	0.1044	0.1086	0.9949	0.9995	p	
SI1 (5%)	-5.4443	-3.5346	-0.2737	3.2080	t	G
	0.0017	0.0184	0.9854	1.0000	p	
SI1 (5%)	-6.2688	-5.6603	-2.3422	1.4302	t	Tax
	0.0004	0.0002	0.3950	0.9982	p	
SL			-4.0749	-4.2069	t	Res
			0.0228	0.0043	p	

من الجدول السابق يمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار الخاص مستقرة عند الفرق الأول.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار العام باستخدام اختبار "DF":

القرار	الفراق الأول I1		المستوىL			
S=Stationary	قاطع ومتجه	قاطع	قاطع ومتجه	قاطع		المتغير
	-3.6736	-3.0300	-3.6584	-3.0300	5%	القيم الجدولية
	-3.2774	-2.6552	-3.2690	-2.6552	10%	
SI1 (5%)	-5.1162	-5.1895	-3.5204	0.2210	t	INVPubcur
	0.0033	0.0006	0.0643	0.9669	p	
SI1 (5%)	-5.2531	-5.3572	-2.6698	-1.0243	t	BD
	0.0025	0.0004	0.2573	0.7236	p	
SI1 (10%)	-3.1565	-2.6305	-2.6807	2.0632	t	DeptEco
	0.1024	0.1045	0.2554	0.9997	p	

من الجدول السابق يمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار العام مستقرة عند الفرق الأول (SI1)، عند مستويات معنوية (5%)، (10%).

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار الكلي باستخدام اختبار "DF":

القرار	الفراق الأول I1		المستوىL			
S=Stationary	قاطع ومتجه	قاطع	قاطع ومتجه	قاطع		المتغير
	-3.6736	-3.0300	-3.6584	-3.0300	5%	القيم الجدولية
	-3.2774	-2.6552	-3.2690	-2.6552	10%	
SI1 (5%)	-4.8457	-4.6659	0.2751	2.1408	t	INVcur
	0.0060	0.0019	0.9968	0.9998	p	

SI1 (5%)	-5.2531	-5.3572	-2.6698	-1.0243	t	**BD**
	0.0025	0.0004	0.2573	0.7236	p	
SI1 (5%)	-4.3844	-8.3154	1.4176	3.6730	t	**Dept**
	0.0164	0.0000	0.9999	1.0000	p	

من الجدول السابق يمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية لنموذج الاستثمار الكلي مستقرة عند الفرق الأول (SI1)، عند مستوى معنوية (5%). بناء على ما سبق يمكن إجراء اختبار "ARDL" للفجوات الزمنية الموزعة الذي يقبل أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول كحد أقصى.

لحساب نموذج الانحدار طويل الأجل المصحح للاستثمار الخاص، نقسم معاملات المتغيرات المستقلة (C1, C2, C3) في منطقة المعلومات طويلة الأجل (1) على القيمة المطلقة لحد تصحيح الخطأ $|\lambda|$ أو $|*(-1)\text{CointEq}|$ ، كما في المعادلة (1):

$$\text{INVPRIVCUR} = \frac{C_1}{|\lambda|} + \frac{C_3}{|\lambda|}\text{G} + \frac{C_4}{|\lambda|}\text{TAX} \qquad (1)$$

فتنتج معاملات الأجل الطويل كما في الجدول (1):

جدول (1): معاملات نموذج الانحدار طويل الأجل المصحح للاستثمار الخاص:

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	1.476296	0.183994	8.023597	**0.0000**
TAX	-1.301709	0.204841	-6.354724	**0.0002**
C	5915.630	12950.86	0.456775	0.6600
R-squared	0.989039	Mean dependent var		141511.5
Adjusted R-squared	0.978078	S.D. dependent var		88740.82
S.E. of regression	13138.99	Akaike info criterion		22.10961
Sum squared resid	1.38E+09	Schwarz criterion		22.55072
Log likelihood	-178.9317	Hannan-Quinn criter.		22.15345
F-statistic	90.23324	Durbin-Watson stat		1.913290
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews

اختبار الفرضية (1): من الجدول السابق يمكن استنتاج أنّ: جميع المتغيرات معنوية: (Prob<0.05) والتقدير غير مزيف: (R2 =Durbin Watson=1.91 0.98 <). وعليه ينبغي رفض فرضية الدراسة، أي يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع وهي مباشرة مع الإنفاق العام وعكسية مع الضرائب كمتغيرات مستقلة، هذه العلاقة موضحة في معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل، معادلة (2):

$$\textbf{INVPRIVCUR} = \mathbf{5915.63 + 1.48\,G - 1.3\,TAX} \qquad \textbf{(2)}$$

يبين الجدول (2) معاملات الأجل الطويل:

جدول (2): معاملات نموذج الانحدار طويل الأجل المصحح للاستثمار العام:

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	1.334835	0.200830	6.646583	0.0012
DEBTECO	0.444512	0.074841	5.939457	0.0019
C	41695.79	10123.17	4.118848	0.0092

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

اختبار الفرضية (2): من الجدول السابق يمكن استنتاج أنّ: جميع المتغيرات معنوية5% (P Values < 0.05) وعليه ينبغي رفض فرضية الدراسة، أي يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار العام كمتغير تابع وهي مباشرة مع كل من عجز الموازنة العامة والدين العام للمؤسسات العامة الاقتصادية كمتغيرات مستقلة، هذه العلاقة موضحة في معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل، معادلة (3):

$$\mathbf{INVPUBCUR = 41695.79 + 1.334\,BD + 0.4445\,DEBTECO} \quad \mathbf{(3)}$$

يبين الجدول (3) معاملات الأجل الطويل:

جدول (3): معاملات نموذج الانحدار طويل الأجل المصحح للاستثمار الكلي:

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	1.629987	0.884994	1.841805	0.0841
DEBT	0.876171	0.278699	3.143789	0.0063
C	23845.33	47522.09	0.501774	0.6227
EC = INVCUR - (1.6300*BD + 0.8762*DEBT + 23845.3305)				

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

اختبار الفرضية (3): من الجدول السابق يمكن استنتاج أنّ: جميع المتغيرات معنوية10% (P Values < 0.1) وعليه ينبغي رفض فرضية الدراسة، أي يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الكلي كمتغير تابع، وهي مباشرة مع كل من عجز الموازنة العامة والدين العام كمتغيرات مستقلة، هذه العلاقة موضحة في معادلة التكامل المشترك، معادلة (4):

$$\mathbf{INVCUR = 23845.33 + 1.63BD + 0.876DEBT} \quad \mathbf{(4)}$$

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1. أن الاقتصاد السوري يعاني من عدم جاذبية المناخ الاستثماري، وسوء الأداء المؤسساتي، وانخفاض الإنتاجية، وضعف خلق فرص العمل، وبيئة أعمال يعوقها الفساد والاحتكار، والسياسات التحريرية الاقتصادية تغاضت عن البعد التنموي المستدام، والتنمية الإقليمية غير المتوازنة.

2. تنوعت التشريعات والقوانين في سبيل تحفيز الاستثمار في سورية ولم تقتصر على الإعفاءات الضريبية، يدعم ذلك: تأمين قدر من الحرية للمستثمرين في تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج وضمانات عدم مصادرة ممتلكاتهم/ إحداث هيئة الاستثمار والنافذة الواحدة/ تحفيز القطاع المصرفي على التوسع في منح التمويل للمشاريع الاستثمارية سواءً بالليرة السورية أم بالقطع الأجنبي/ تخفيف قيود القطع الأجنبي إلى أدنى الحدود/ تحرير معاملات الحساب الجاري...الخ.

3. إن إثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل مباشرة بين الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي في سورية، دليل على مكاملة المشاريع الحكومية للاستثمار الخاص وعدم منافستها له، وهنالك وجهان لتفسير هذه النتيجة، الاتجاه الايجابي: حيث تركز الإنفاق الاستثماري الحكوميعلى المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)، وهي مجالات مكملة للاستثمار الخاص. الاتجاه السلبي: ضعف الأداء الحكومي في مجالات الاستثمار ذات الطبيعة التجارية وبالتالي بقاء الحكومة بمعزل عن السوق ومنافسة القطاع الخاص.

4. إن إثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل عكسية بين الاستثمار الخاص والضرائب في سورية، دليل على تأثر الاستثمار الخاص بالنظام الضريبي السوري، يزيد من حدة هذا التأثير سيطرة ضريبة أرباح المهن على ضرائب الدخل وهي تمس مباشرة بأرباح الاستثمار الخاص، بينما يخفض من حدة هذا التأثير الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية الذي سبب تخفيض تكلفة شراء مستلزمات الإنتاج.

5. إن إثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل مباشرة بين الاستثمار العام وكل من عجز الموازنة العامة والدين الحكومي للمؤسسات العامة الاقتصادية، هو إثبات لصحة العلاقة الاقتصادية الطبيعية بين هذه المتغيرات، فالشركات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية تُموّل إما عن طريق الموازنة العامة أو عن طريق صندوق الدين العام، مما ينحو بهذه العلاقة لأن تكون مباشرة ومعنوية.

6. إن إثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل مباشرة بين الاستثمار الكلي وكل من عجز الموازنة العامة والدين العام، هو أيضاً إثبات لصحة العلاقة الاقتصادية الطبيعية بين هذه المتغيرات، وأيضاً استنتاج أن انخفاض حجم الدين العام في سورية لم يستنزف الإنفاق العام بشكل يؤثر على أداء الاستثمار الكلي من خلال خدمة الدين العام، خاصة أن رصيد القروض الخارجية متدني خلال فترة الدراسة.

ب- التوصيات:

1- إظهار عجز الموازنة العامة بشكل واضح وشفاف وبكل فروعه (إجمالي وأساسي ونفطي ومستبعد للدعم) في كلا الموازنتين التقديرية والفعلية.

2- إخضاع قرار إحداث العجز والدين العام للمتغيرات الاقتصادية (المقترحة في النمذجة الرياضية)، بحيث يتم الابتعاد عن الشخصنة والرؤى الحكومية الارتجالية في اللجوء إلى العجز أو الاقتراض العام بشكل حر، بتوفير الأداة القياسية الضابطة.

3- إزاحة النظر عن سن التشريعات والقوانين المحفّزة للاستثمار الخاص، باتجاه عوامل أخرى تحفِّز الاستثمار بدرجات أكبر مثل: وضع السوق (الطلب، المنافسة، العائد المتوقع..الخ)، وتطور البنى التحتية (عقار، نقل، اتصالات، طاقة..الخ)، وتوفير التمويل (بنوك استثمار، سوق مالية فعالة).

4- العمل وفق قاعدتي الاقتراض الرأسمالي واستثمار الكمية المثلى اجتماعياً، وإجراء حسابات التكلفة والعائد الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية العامة، ولو بشكل تدريجي.

5- إعادة هيكلة منشآت القطاع العام ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية لجعلها تعمل بقواعد السوق والعرض والطلب ولتقوم بالتمويل الذاتي: كثيرةٌ هي الدراسات التي اختتمت باقتراح: تخصيص القسم الأكبر من الإنفاق العام لتمويل مشاريع البنية التحتية، وإحداث المدن والمناطق الصناعية، الأمر الذي يحفز الاستثمار الخاص، ولكن لهذه الدراسة رأي آخر ليس مخالف وإنما متمم وهو تخصيص القسم الأكبر من الإنفاق العام لتمويل الإنفاق الاستثماري في المشاريع العامة الإنتاجية، وذلك لتعزيز دور الدولة كلاعب اقتصادي، بعد ثبات فشل القطاع الخاص في قيادة السوق السورية، فحتى لو أدى ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص، طالما أن الهدف الأهم هو عقلنة الأسواق بتدخل الدولة لمصلحة المواطن والمجتمع.

References:

- Ali, debtor; Imran, Ahmed (2015). The impact of foreign direct investment on economic growth in Syria during the period [2000-2010]. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, 37(6). 247-264.
- Ismail, Essam (2018). Study the nature and direction of the relationship between public investment and private investment in Syria. Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies - Economic and Legal Sciences Series. 40(3), 184-171.
- Samah, Aqil (202). (The impact of the budget deficit and government debt on economic growth in Syria). Master Thesis . Faculty of Economics, Tishreen University, Syria.
- Al-Ghazali Issa (2007) Investment Economics: Theories and Determinants. Development Bridge Research Series, Arab Planning Institute, 6(1), Kuwait.
- Al-Ali, Muslim; Al-Abbasi Marwan (2013). The relationship between government and private investment and their impact on economic growth in a sample of Asian countries - an econometric study 1980-2009 -. Tanmiya Al-Rafidain Magazine, 37(119), 10-
- Babar, Z.; Awan, M.; Nadeem, M. (April 2017). Relationship between Corporate Tax and Private Investment in Pakistan: An empirical analysis. Pakistan Business Review, 19(1). 157-175.
- Ismail, Ramia (2006). The Relationship between Inflation and Budget Deficit in Syria. Bradfort Center for International Development. University of Bradfort.

- علي، مدين؛ عمران، أحمد (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المُباشر في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة [2010-2000]. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37(6). 247-264.
- إسماعيل، عصام (2018). دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 40(3)، 184-171.
- سماح، عاقل(202) .(اثر عجز الموازنة والدين الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية). رسالة ماجستير . كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،سورية.
- الغزالي عيسى (2007) اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات. سلسلة بحوث جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 6(1)، الكويت.
- العلي، مسلم؛ العباسي مروان (2013). العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينه من الدول الاسيوية- دراسة قياسية 2009-1980-. مجلة تنمية الرافدين، 37(119)، 10-24.